



الحاكمة كاثير هوكول

للنشر فوراً: 2023/10/4

الحاكمة هوكول تسلط الضوء على خطة لتوسيع سوق القنب القانوني في نيويورك بشكل كبير واتخاذ إجراءات صارمة ضد المبيعات غير القانونية

فُتح الآن باب التقديم لزراعة القنب ومعالجته وتوزيعه وبيعه بشكل قانوني

مكتب إدارة القنب يطلق شراكات جديدة مع المحليات والوكالات الحكومية الإضافية لزيادة الغرامات والعقوبات وقرص إغلاق المتاجر بشكل كبير

لقد أسفرت جهود الإنفاذ الصارمة عن مصادرة أكثر من 8,500 رطل من المنتجات غير القانونية بقيمة تقديرية تزيد عن 42 مليون دولار

أعلنت الحاكمة كاثير هوكول اليوم عن أكبر توسع لسوق القنب القانوني في ولاية نيويورك حتى الآن، مع إتاحة مئات التراخيص للأفراد والشركات المهتمة بزراعة القنب ومعالجته وتوزيعه وبيعه بشكل قانوني. باب التقديم مفتوح اعتباراً من اليوم 4 أكتوبر/تشرين الأول وسبقه كذلك لمدة شهرين. أعلنت الحاكمة أيضاً عن نتائج الإنفاذ الصارم المستمر ضد البيع غير القانوني للقنب في جميع أنحاء الولاية والذي قام به مكتب إدارة القنب وإدارة الضرائب والمالية والذي أسفر حتى الآن عن مصادرة أكثر من 8,500 رطل من المنتجات غير القانونية بقيمة سوقية تقدر بأكثر من 42 مليون دولار. وأعلنت أيضاً عن شراكات جديدة مع المحليات ستمكنهم من متابعة أوامر الإغلاق ضد الشركات التي تبيع الحشيش بشكل غير قانوني من محاكم الولاية ومبادرة جديدة متعددة الوكالات لاستهداف المشغلين غير القانونيين لارتكابهم انتهاكات العمل، وبالتالي زيادة الغرامات والعقوبات التي قد تواجهها الشركات بشكل كبير. يستعد سوق القنب القانوني في نيويورك الآن ليكون واحداً من أكبر الأسواق في العالم؛ وهو سوق من شأنه أن يدر في نهاية المطاف مئات الملايين من الإيرادات سنوياً إضافة إلى خلق أو الحفاظ على الآلاف من فرص العمل في جميع أنحاء الولاية وكل ذلك مع إعطاء الأولوية للمساواة وتعزيز نمو الأعمال التجارية الصغيرة، وضمان جودة المنتج والحفاظ على سلامة المستهلك.

"نحن نعلم أن هناك مجالاً للتحسين حيث تعمل نيويورك على إطلاق صناعة جديدة تماماً للقنب واتخاذ إجراءات صارمة ضد المشغلين غير القانونيين وأنا ملتزمة بالعمل مع جميع أصحاب المصلحة لإنجاز المهمة على النحو الصحيح"، **قالت الحاكمة هوكول**. "تركز إدارتي بشدة على إغلاق واجهات المتاجر غير القانونية وحماية صحة الأطفال وسلامتهم ومساعدة الشركات الصغيرة على الازدهار. سواصل العمل على بناء صناعة القنب الأكثر إنصافاً لاستخدام البالغين في البلاد والتي تستثمر في المجتمعات وتصحح أخطاء الماضي."

قال كريس ألكسندر، المدير التنفيذي لمكتب ولاية نيويورك لإدارة القنب، "هذه لحظة مهمة لرواد الأعمال الذين كانوا ينتظرون فرصة للانضمام إلى هذا السوق المؤثر. نحن نبني أكبر وأعدل سوق للقنب في العالم، وفتح نافذة جديدة لتقديم الطلبات يعني توسيع الفرص. يتمحور سوق نيويورك حول الأسهم مع وجود أقوى وسائل الحماية لمكافحة الاحتكار في البلاد والتي تضمن حصول صغار المشغلين على مكان إلى الأبد في صناعة القنب لدينا. أنا أقدر التزام الحاكمة كاثير هوكول القوي بلوائح مكافحة الاحتكار في الحشيش وأنا متحمس لرؤية ما يمكن أن تفعله هذه المجموعة الجديدة من رواد الأعمال لتحويل الحشيش داخل وخارج نيويورك."

قال تريمين رايت، رئيس مجلس مراقبة القنب في ولاية نيويورك، "تظل ولاية نيويورك ثابتة في جهودها لبناء صناعة القنب العادلة والتنافسية والمتنوعة. واليوم في هذا النهار الذي تفتح فيه نافذة التقديم العامة لدينا يمثل خطوة كبيرة إلى الأمام في جعل رويتنا لسوق القنب في نيويورك عادلة ويمكن الوصول إليها حقيقة واقعة. وتحت قيادة الحاكمة هوكول أدخلت نيويورك قواعد ووسائل حماية قوية لضمان حصول جميع شركات القنب المرخصة على فرصة حقيقية للمنافسة. أنا متحمس لمواصلة العمل مع الحاكمة ومكتب إدارة القنب لتنمية هذا القطاع بطريقة مسؤولة ومدروسة وبطرق تعترف بالأضرار الناجمة عن قرن من حظر القنب وتصحيحه."

أكبر توسع في السوق القانونية حتى الآن

اقرأ إرشادات التقديم والأسئلة الشائعة [هنا](#).

ابتداءً من اليوم، 4 أكتوبر /تشرين الأول 2023، وحتى 4 ديسمبر/كانون الأول 2023، سيتمكن جميع المتقدمين المؤهلين من التقدم بطلب للحصول على تراخيص للزراعة أو المعالجة أو التوزيع أو البيع أو تشغيل مشروع تجاري صغير. سيكون هذا توسعاً كبيراً للسوق الحالي الذي يتم توسيعه على مراحل لضمان نمو سوق القنب في نيويورك بطريقة مستقرة وتجنب صدمات الأسعار والانهيارات التي شهدتها ولايات أخرى والتي أدت إلى فشل الشركات الصغيرة وتقلصات كبيرة في القيمة السوقية الإجمالية.

سيقبل مكتب إدارة القنب (Office of Cannabis Management, OCM) ومجلس مراقبة القنب (Cannabis Control Board, CCB) طلبات المراجعة وسيبدأون في منح التراخيص للمزارعين والمعالجين والموزعين والشركات الصغيرة ومستوصفات البيع بالتجزئة في أوائل عام 2024. خلال نافذة تقديم الطلبات هذه، سيتمكن المزارعون والمشروطون والمعالجون المشروطون حاليًا للاستخدام للبالغين من التقدم للانتقال إلى التراخيص الكاملة غير المشروطة. سيتمكن رواد الأعمال الذين يسعون للتقدم بطلب للحصول على تراخيص من تقديم طلباتهم من خلال منصة الأعمال التجارية السريعة في نيويورك (New York Business Express, NYBE) [يمكن الوصول إليها من هنا](#).

تمت الموافقة على اللوائح التي تحكم جميع فئات التراخيص من خلال (CCB) في 12 سبتمبر/أيلول. تخلق هذه اللوائح إطاراً لصناعة القنب العادلة والمستدامة التي تركز على أفضل ممارسات الصحة العامة، بما في ذلك إبقاء منتجات القنب بعيداً عن أيدي الشباب ووضع إرشادات لجودة المنتج وسلامته وتحديد معايير تدريب الموظفين وتحديد متطلبات أمن الأعمال لحماية الأمن العام. تحفز هذه اللوائح أيضاً عمليات القنب المستدامة من خلال إعطاء الأولوية لكفاءة الطاقة والموارد والحماية من الممارسات التجارية المسرفة. والأهم من ذلك، أن هذه اللوائح تحافظ على أهداف العدالة المنصوص عليها في قانون القنب في نيويورك وقانون تنظيم وضرائب الماريجوانا (Marihuana Regulation & Taxation Act, MRTA). إن اللوائح النهائية هي نتيجة لتعليقات عامة كبيرة، حيث تلقى (OCM) و (CCB) أكثر من 4,000 تعليق في الفترة بين ديسمبر/كانون الأول 2022 ويوليو/تموز 2023.

يتوقع (CCB) أن إصدار قدر كبير من تراخيص البيع بالتجزئة ينبني منهجاً له الهدف النهائي وهو ضمان وصول سكان نيويورك إلى أكبر عدد ممكن من المواقع لشراء القنب بشكل قانوني في أسرع وقت ممكن. نظراً للطبيعة المتغيرة باستمرار لبيئة البيع بالتجزئة ولأن عملية فتح واجهة متجر تتطلب الكثير من الموارد وطويلة فمن المرجح أن يكون عدد تراخيص البيع بالتجزئة الصادرة في البداية أكبر من عدد المتاجر التي من المتوقع افتتاحها في هذه المرة الأولى مرحلة. تم تصميم هذا النهج للحماية من تقلبات السوق ومساعدة الشركات الصغيرة على دخول السوق، وتوسيع نطاق وصول المستهلكين.

حملة صارمة ضد المشغلين غير القانونيين: النتائج حتى الآن والشراكات الجديدة

أعلنت الحاكمة هوكول اليوم عن نتائج الأشهر الأربعة الأخيرة من الإنفاذ الصارم ضد شركات القنب غير المرخصة التي قام بها (OCM) وإدارة الضرائب والمالية (Department of Taxation and Finance, DTF) والتي تم منحها صلاحيات جديدة فقط في شهر مايو/أيار من هذا العام بموجب قانون جديد فازت به الحاكمة. من خلال اتخاذ إجراءات حاسمة ضد أعمال بيع القنب غير المرخصة تخطو ولاية نيويورك خطوة كبيرة نحو اتخاذ إجراءات صارمة ضد عمليات بيع القنب غير القانونية التي تهدد السلامة العامة ورفاهية المستهلك وسلامة سوق القنب القانوني في ولاية نيويورك.

منذ 7 يونيو/حزيران، أجرى (OCM) و (DTF) 246 عملية تفتيش في جميع أنحاء الولاية، وصادرت أكثر من 8,500 باوند من منتجات القنب غير القانونية والتي تقدر قيمتها السوقية بأكثر من 42 مليون دولار. أعلنت الحاكمة أيضاً اليوم عن

نتائج إجراءات الإنفاذ المركزة على الجانب الغربي من مانهاتن وفي وسط مدينة بروكلين وهما منطقتان في مدينة نيويورك تشهدان انتشارًا لمتاجر القنب غير القانونية. أدت هذه الإجراءات التي تمت في اليومين الماضيين فقط، إلى مصادرة ما يقرب من 150 باوند من المنتجات تبلغ قيمتها ما يقرب من 600,000 دولار.

تم إصدار إشعارات انتهاك للأنشطة التجارية التي تبين أنها تباع القنب بشكل غير قانوني كما تم لصق أوامر بوقف الأنشطة غير المرخصة على الجزء الخارجي من أبوابها. يجب أن تحضر هذه الأعمال التجارية الآن جلسة استماع إدارية، حيث سيتم تحديد الغرامات والعقوبات النهائية التي ستواجهها. تبدأ غرامات البيع غير القانوني للقنب بمبلغ 10,000 دولار في اليوم ويمكن أن تصل إلى 20,000 دولار في اليوم بسبب السلوك الأكثر فظاعة. يمكن فرض غرامة إضافية قدرها 5,000 دولار بسبب إزالة الأمر، وقد تخضع الأعمال التجارية التي تم تفتيشها أيضًا لانتهاكات وعقوبات إضافية بموجب قانون الضرائب. قد يتم تقييم غرامات إضافية. كما سمح تشريع التنفيذ الذي تم إقراره في مايو/أيار إلى (OCM) بالسعي للحصول على أمر من محكمة الولاية لإغلاق الشركات التي يبين أنها تنتهك القانون بشكل متكرر. إضافة إلى ذلك، يُجرّم القانون أيضًا بيع القنب ومنتجات القنب دون ترخيص

ولجمع العديد من المستويات الحكومية معًا لمكافحة البيع غير المشروع للقنب أعلنت الحاكمة هوكول اليوم عن شراكات جديدة بين (OCM) ومكتب المدعي العام يمكن من خلالها للبلديات في جميع أنحاء الولاية تلقي تدريب حول كيفية الاستفادة من حكم معين -- القسم A-16 - من قانون التنفيذ الجديد الذي وقّعه الحاكمة هوكول في مايو/أيار لمتابعة أوامر الإغلاق في محكمة الولاية. يسمح القسم A-16 للحكومات المحلية، بما في ذلك محامي المقاطعة، بمتابعة أوامر القفل بناءً على عمليات التفتيش التي تجريها (OCM) و (DTF) دون حاجة (OCM) إلى لتقديم التماس إلى المحكمة لإصدار مثل هذا الأمر ضد شركة تبين أنها منورطة في سلوك فاضح. تعمل هذه الصلاحية بشكل كبير على زيادة قدرة المستويات الحكومية المختلفة على العمل معًا لإغلاق مشغلي القنب غير القانونيين.

سلطت الحاكمة هوكول الضوء أيضًا على النجاح الأخير الذي حققته مدينة سيراكيوز في الاستفادة من عمليات تفتيش (OCM) و (DTF) التي أجريت ضد المشغلين غير القانونيين جنبًا إلى جنب مع تطبيق قانون صيانة ممتلكات الولاية لمتابعة إغلاق المباني التي تعتبرها المدينة غير صالحة أو غير قانونية بموجب القانون وهذا مثال آخر على كيفية قيام البلديات بدور نشط في مكافحة السوق غير المشروعة.

إضافة إلى هذه الشراكات الجديدة مع المحليات أعلنت الحاكمة أن عدة وكالات حكومية إضافية ستتولى الآن ثقل سلطاتها التنفيذية في مجال الأعمال التجارية كجزء من النهج الإبداعي والجريء الذي تتبعه الولاية لمكافحة السوق غير المشروعة. ستتضمن إدارة العمل ومجلس تعويض العمال إلى هذه الجهود لضمان امتثال الشركات المشتبه في بيعها للقنب بدون ترخيص لقوانين العمل وتعويضات العمال في ولاية نيويورك:

مجلس تعويض العمال: إذا تبين أن الشركة لديها موظفين ولا تحمل تأمين تعويضات العمال، فيجوز أن يقوم مجلس تعويض العمال (Workers Compensation Board, WCB) بفرض أمر إيقاف العمل. يتم إصدار غرامات تصل إلى 2000.00 دولار لكل فترة 10 أيام من عدم الامتثال بناءً على عدد الموظفين.

إدارة العمل: سيتم فحص كشوف الرواتب للتأكد من أن أصحاب العمل يدفعون لموظفيهم الحد الأدنى للأجور في الولاية ليشمل أي عمل إضافي مؤهل، ويسمح للموظفين بالإجازة المرضية ويلتزمون بقانون نيويورك للصحة والحقوق الأساسية ([New York Health and Essential Rights Act, NY HERO Act](#)) والأجور المرضية بسبب فيروس كورونا. غرامات الفشل أو التأخر في دفع الأجور وعدم تقديم إجازة مرضية والاقساط غير القانونية من الأجور وساعات العمل وسجلات الرواتب وإشعارات الموظفين وقسائم الراتب وتخصيص الإكراميات تصل إلى 1,000 دولار للمخالفة الأولى 1 وما يصل إلى 2,000 دولار للمخالفة الثانية 2 وحتى 3,000 دولار للمخالفة الثالثة 3 والمخالفات اللاحقة. قد يتم أيضًا فرض غرامات مماثلة على انتهاكات أخرى بما في ذلك عدم نشر الحد الأدنى للأجور وعدم التعاون مع التحقيق وعدم السماح بإجراء مقابلات مع الموظفين وقد يؤدي دفع الأجور بشكل أقل إلى فرض غرامات تصل إلى 200 بالمائة من الأجور المستحقة بالإضافة إلى الأجور المستحقة.

قالت روبرتا ريردون، مفوضة إدارة العمل في ولاية نيويورك، "إذا كانت إحدى الشركات تبيع منتجًا بدون ترخيص مناسب فهناك قلق من أنها قد تنتهك أيضًا قوانين الولاية الأخرى التي تحمي العمال بما في ذلك الحد الأدنى للأجور والعمل الإضافي والإجازات المرضية من بين أمور أخرى. يجب على جميع أصحاب العمل سواء كانوا غير مرخصين أم لا توفير نفس وسائل الحماية للعمال التي يقتضيها القانون. نحن فخورون بالانضمام إلى شركائنا الحكوميين والمحليين في هذا الجهد لضمان عدم انتهاك حقوق العمال."

قالت كلاريسا إم رودريغيز، رئيسة مجلس تعويض العمال في ولاية نيويورك، "إننا نشيد بالحاكمة هوكول لحماية سكان نيويورك وضمان سلامتهم عندما يتعلق الأمر بهذه السوق الجديدة من خلال الاستفادة من شبكة قوية من وكالات ولاية نيويورك. إحدى أهم وظائف المجلس هي ضمان امتثال أصحاب العمل لقانون تعويض العمال. نحن فخورون بالشراكة مع وكالات ولاية نيويورك الأخرى في اتخاذ الخطوات الحاسمة للتأكد من امتثال الشركات. ومن خلال الاستفادة من سلطتنا لدعم جهود التنفيذ هذه، فإننا نساعد على ضمان حصول سكان نيويورك الذين يعملون بجد على الحماية التي يحق لهم الحصول عليها بموجب القانون."

يمكن أن يؤدي هذا النهج، الذي يجمع بين صلاحيات إنفاذ قانون العمل وقانون الضرائب وقانون القنب، إلى تعرض أصحاب الأعمال غير الملتزمين لعقوبات تصل إلى عشرات الآلاف نتيجة لعملية تفتيش واحدة مما يعزز بشكل كبير قدرة الولاية للقضاء على أولئك الذين يشاركون في المبيعات غير القانونية ويؤكد من جديد التزام الحاكمة العميق بضمان اتباع القانون وحماية سكان نيويورك من المنتجات التي يحتمل أن تكون غير آمنة.

بناء سوق القنب الأكثر إنصافاً في البلاد: العدالة الاجتماعية والاقتصادية

ينشئ قانون القنب برنامجاً قوياً للمساواة الاجتماعية والاقتصادية (social and economic equity, SEE) لتحديد الأولويات وتوفير الموارد لأفراد المجتمعات الذين تأثروا بشكل غير متناسب بسياسات حظر القنب وذلك بهدف رفع مشاركتهم في الصناعة الجديدة من خلال التنفيذ من [خطة \(SEE\)](#) التابعة للمكتب. بموجب متطلبات (MRTA) فإن هدف (OCM) و (CCB) هو إصدار 50 بالمائة من التراخيص لمقدمي طلبات (SEE) المؤهلين والذين يتم تعريفهم على أنهم الأفراد من المجتمعات التي تأثرت بشكل غير متناسب (communities disproportionately impacted, CDI) من خلال التنفيذ السابق لحظر القنب، والأقليات- والشركات المملوكة للنساء والمزارعين المتعثرين والمحاربين القدامى الذين يعانون من إعاقات في الخدمة والذين سيكونون مؤهلين أيضاً للحصول على دعم تقديم الطلبات والتدريب الفني من خلال برنامج مركز وحاضنة القنب (Cannabis Hub & Incubator Program, CHIP)، الذي سيتم إطلاقه هذا الخريف.

بعد أكثر من عام من التحليل الدقيق للبيانات، أعلنت الحاكمة اليوم أن (OCM) توصل إلى قرار بشأن كيفية تقييم ما إذا كانت المنطقة هي منطقة (CDI) أم لا. يشير مصطلح (CDI) على سبيل المثال لا الحصر، إلى منطقة جغرافية معينة لها تاريخ من الاعتقالات والإدانات وممارسات إنفاذ القانون الأخرى حيث يتم تطبيق حظر القنب بشكل مختلف مقارنة ببقية الولاية خلال فترة زمنية معينة.

لتحديد مؤشرات (CDI) قام (OCM) بتحليل السكان وعدد الاعتقالات ومسار التعداد على مدى فترة من الزمن. اعتمد (OCM) على بيانات الاعتقال من قسم خدمات العدالة الجنائية ومسوحات التعداد العشرية (1980، 1990، 2000، 2010، و 2020) لتحديد معدلات الاعتقال لمنطقة تعداد معينة. تم تحديد مناطق التعداد ذات معدلات الاعتقال التي كانت أعلى من معدل الاعتقال في الولاية خلال فترة زمنية معينة على أنها (CDI).

تمثل مساحات التعداد السكاني في (CDI) ما يقرب من ربع سكان ولاية نيويورك الذين تعرضوا لثلاثة أرباع الاعتقالات على مدار العقود الأربعة الماضية. خرائط (CDI) إضافة إلى معلومات تفصيلية إضافية حول عملية تقديم الطلب [يمكن العثور عليها هنا](#).

قالت تاباثا روبنسون، مديرة التنمية الاقتصادية والسياسات والأبحاث في مكتب إدارة القنب في نيويورك، "باعتباري أحد سكان نيويورك الأصليين الذين نشأوا في شرق بروكلين في ذروة عصر الإيقاف والتفتيش لا يمكنني أن أكون أكثر فخرًا بعملنا في تحليل عقود من بيانات الاعتقال والإنفاذ لتحديد رواد الأعمال الذين سوف يتأهلون كأفراد من المجتمعات التي تتأثر

بشكل غير متناسب بإنفاذ حظر القنب. لقد شهدت بنفسى كيف أدى تطبيق الحظر إلى تدمير حياة الناس وحرمان سكان نيويورك من الفرص التي يستحقونها بشدة. والآن، يبدأ العمل للتأكد من أن هذه المجتمعات تجني فوائد سوق القنب القانوني لدينا من خلال الوصول إلى الترخيص وصندوق إعادة الاستثمار المجتمعي."

قالت عضو مجلس الشيوخ عن الولاية ليز كروجر، "إن إنشاء سوق قانونية فعالة ومستدامة ذاتيًا للقنب في ولاية نيويورك يعد مسعى بالغ الأهمية يجب أن نستمر في المسار الصحيح إذا أردنا توفير الفرص للأفراد والمجتمعات التي تضررت بشدة من الحرب على المخدرات، ناهيك عن الشركات الصغيرة والمزارعين، التي تصورتها الهيئة التشريعية عندما أقرنا اتفاقية (MRTA). أنا ممتن إلى الحاكمة هوكول لاتخاذها هذه الخطوات القوية لتوسيع نطاق الترخيص مع اتخاذ إجراءات صارمة ضد المشغلين غير المرخصين الذين يهددون جدوى السوق إضافة إلى توجيهه (OCM) للقيام بدوره بشكل أفضل."

قال عضو مجلس الشيوخ عن الولاية جيريمي كوني، "إن فتح عملية الترخيص لجميع سكان نيويورك يساعدنا على مكافحة السوق غير القانوني بينما نبني ونستثمر في المجتمعات الأكثر تأثرًا سلبياً بسبب "الحرب على المخدرات" الفاشلة. أشكر الحاكمة هوكول على الإجراءات التي اتخذتها لمكافحة المبيعات غير القانونية والعمل على تنمية سوقنا الترفيهي بسرعة. وإنني أتطلع إلى معرفة المزيد حول زيادة مبيعات التجزئة خلال جلسة الاستماع التشريعية القادمة في نهاية الشهر."

قال زعيم الأغلبية بالمجلس كريستال بيبولز-ستوكس، "تتخذ الحاكمة هوكول و (OCM) الخطوات اللازمة لتعزيز واحترام النوايا الكاملة لاتفاقية (MRTA). تم تصميم برنامج القنب الخاص بنا ليكون الأكثر إنصافاً في البلاد. يعد السماح لجميع سكان نيويورك بالتقدم للحصول على تراخيص مختلفة متعلقة بالقنب أمراً ضرورياً لتحقيق أهداف العدالة الاجتماعية الخاصة باتفاقية MRTA وإنشاء سوق قنب آمن ومزدهر. عندما قمنا بإضفاء الشرعية على الحشيش وتنظيمه في نيويورك كانت المبادئ الأساسية هي توفير الفرصة للأشخاص الذين لم يكونوا ليحصلوا عليه لولا ذلك والبدء في إصلاح المجتمعات المتضررة من الحرب الفاشلة على المخدرات. ومع إعلان اليوم، سيتمح المئات من تراخيص القنب للمتقدمين للحصول على العدالة الاجتماعية وستحصل المجتمعات المتضررة من حظر القنب قريباً على الموارد التي هي في أمس الحاجة إليها. أود أيضاً أن أشيد بالحاكمة هوكول و (OCM) لمواصلة تعزيز الإنفاذ ضد عمليات تعاطي القنب غير المشروعة؛ ولا تؤدي هذه العمليات غير القانونية إلى دفع أي إيرادات من ضريبة المبيعات إلى ولاية نيويورك، وهو ما يعد عنصراً حيويًا في قدرتنا على إعادة الاستثمار في مجتمعاتنا."

بناء سوق القنب الأكثر إنصافاً في البلاد: حماية المشغلين المستقلين والشركات الصغيرة

يتمتع سوق القنب في نيويورك ببعض أقوى وسائل الحماية لسوق مستدامة وتنافسية في البلاد. تم تصميم هذا النهج لمنع احتكار الشركات الكبيرة للسوق ولضمان حصول الأعمال التجارية الصغيرة على فرصة حقيقية للتنافس والازدهار في سوق القنب في نيويورك. أنشأت (MRTA) نظاماً "من مستويين"، يمنع المرخص لهم في جانب العرض من السوق من الحصول على أكثر من الحد الأدنى من المصلحة المالية في الشركات في جانب البيع بالتجزئة من السوق.

لضمان الشفافية والمساءلة والامتثال التنظيمي، سينفذ (OCM) نظاماً قوياً لتتبع الملكية والمصالح المالية لمقدمي طلبات ترخيص القنب وأصحابه. يتضمن ذلك مطالبة المتقدمين بإدراج "الأطراف الحقيقية ذات الاهتمام" (True Parties of Interest, TPI) والتي ستمكن (OCM) من تقييم حصص ملكية الأفراد والشركات العاملة في أحد مستويات السوق عبر المستوى الآخر. ستؤدي هذه المعلومات المهمة دوراً حيويًا في الحفاظ على سلامة سوق نيويورك ذي المستويين وقدره الشركات الصغيرة على المنافسة عبر جانبي العرض والتجزئة في السوق.

###